الفصل الثالث

التعليم العالي والمجتمع

مقدمة

أولا - التعليم العالى وعلاقته بالمجتمع

ثانيا - التعليم العالى والحراك الاجتماعى

ثالثا - دور التعليم الجامعى فى تطوير المجتمع

رابعا - أدوار التعليم العالى والجامعى فى خدمة المجتمع

خامسا - غياب دور المؤسسات الجامعية العليا فى خدمة المجتمع

مقدمة :

إن للتعليم دوراً مهماً وأساسياً ومؤثراً فى تحقيق التقدم فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها لأى مجتمع من المجتمعات البشرية وكذلك يساهم فى تطويره وتقدمه وزيادة قدراته الإنتاجية وذلك لمواجهة ما يعترض مسار نموه من تحديات، ومن هذا المنطلق يصبح للتعليم وفى مقدمته التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى إستراتيجية مهمة لا تقل أهمية عن الأمن والغذاء لذلك أصبح التعليم وبالأخص التعليم العالى والجامعى عاملا مهما فى تحقيق المسيرة التنموية الاجتماعية والاقتصادية وذلك لمساهمته فى زيادة الإنتاج الوطنى لكونه استثمارا فى الموارد البشرية.

لذلك فإن فإن دور التعليم الجامعى والعالى هو تناول مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ويبحثونها ويعرضون نتائج أبحاثهم عليه إذ لا غنى عن المشاركة والمساهمة فى تنمية المجتمع الذى تعيش فيه الجامعة.

وهذا الدور لمؤسسات التعليم الجامعى وربطها ببيئاتها يتطلب أن يكون ارتباط الجامعة بقضايا المجتمع ومشكلاته أن يخطط له تخطيطا شاملا. ويتطلب أيضا توفر مشروع شامل يغطى إحتياجات المجتمع حتى فى ظل الامكانات المتاحة كما يتطلب أيضا أن تتحول هذه المؤسسات إلى بيوت خبرة ووحدات إنتاج من حيث أن تكون الأبحاث التى تجرى فى هذه المؤسسات تعالج قضايا ومشكلات المجتمع، وهذا يعطى الجامعة فرصة تمويل نفسها بنفسها من حيث كونها قادرة على تسويق نتائج بحوثها للإنفاق على نفسها.

ولم يكن هذا الدور الريادى واتجاه هذه المؤسسات الجامعية والعليا لخدمة المجتمع إلا نتاج جهود بذلت منذ أوائل القرن العشرين من القرن الماضى كنتيجة لضغوطات المجتمع على هذه المؤسسات لتتحول من مؤسسات بعيدة عن مجتمعاتها بمسافات فلكية على حد تعبير كوميز إلى مؤسسات أصبحت تغوص وتتحسس أمور المجتمع ومشكلاته فهذه المؤسسات اليوم بحكم صلتها بالمجتمع بإعتباره المصدر الرئيسى والممول لها وكل مدخلاتها من المجتمع فنجدها منظمة فى مشكلاته عن طريق برامج تعليم الكبار وتدريب الكوادر البشرية فى العديد من القطاعات وتقدم له الاستشارات، كما تقوم بالبحوث العلمية النظرية والتطبيقية خدمة لمصالحهم.

أولا- التعليم العالى وعلاقته بالمجتمع

تعد علاقات مؤسسات التعليم العالى بالمجتمع من الأمور الحرجة فى تطويرها وتطوير المجتمع على حد سواء، وقد تأخذ هذه العلاقات صورة العلاقات بمؤسسات البحث والتطوير وبمراكز البحوث وبالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والهيئات العامة والخاصة وهيئات المجتمع المحلى وخريجى هذه المؤسسات ذاتها، وتوظف هذه العلاقات فى صورة مشاركة فى عمليات البحث والتطوير وإجراء البحوث والتدريب سواء مساهمة المؤسسات الإنتاجية والخدمية فى تدريب الطلاب أو مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى تدريب العاملين بهذه المؤسسات وتقديم الاستشارات والخدمات لهيئات المجتمع المحلى والهيئات العامة والخاصة، بما فى ذلك مشروعات خدمة البيئة أو التنمية المهنية للخريجين أو إسهام الخريجين والمجتمع المحلى فى تمويل مؤسسات التعليم العالى.

وأنه عند ترجمة هذا المعنى إلى فلسفة واقعية لأمكن أن نقول إن هذا المفهوم يتطلب من الجامعة بإمكاناتها البشرية والمادية أن تضع نفسها فى خدمة المجتمع عامة وعلى وجه الخصوص فى خدمة المجتمع المحيط بها. الذى تتلقى منه الجامعة السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج فى حدود إمكاناتها المتاحة.

ويعنى هذا أن الخبراء فى هذا المجال يهدفون إلى التعرف على مشكلات وإحتياجات المجتمع ثم تقديمها للجامعة. وتركيز وبلورة المهارات الجامعية وتعبئة مواردها وإمكاناتها لإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات أو بمعنى آخر مواجهة إحتياجات المجتمع، ثم ترجمة هذه الاهتمامات إلى أنشطة تعليمية وتدريبية وإرشادية فى المناطق المحيطة بالجامعة ولتحقيق ذلك ينبغى أن تنفتح الجامعة على المجتمع وأن تفتح أبوابها لأبنائها من غير طلابها ليجدوا فى رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية. وعلى الجامعة أن تتحسس آمال المجتمع والأمة لتكون معبرة عنها واعية لها، مستجيبة لها، متعاطفة معها وعليها أن تستجيب للاحتياجات الثقافية للمجتمع لتسهم من خلال ذلك فى تنشيط بنيته الاجتماعية والارتفاع بمستواه الفكرى والثقافى.

كما يقول ستيفن د.كيرتز المهمة الكبرى للجامعات أن تعمل بكل ضمير وأن

تتخذ قراراتها فى الأفكار التى يمكن أن تطبقها ويجب ألا تخدم الجامعة فقط النواحى الأكاديمية للجماهير وإنما عليها الالتزام نحو أوطانها وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة بسبب ما تتميز به أهدافها وفاعليتها ومدخلاتها وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسى فى هذه العلاقة هو العنصر البشرى فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين) وأكثر شرائحه قوة وشبابا الطلبة كما أنها تقدم للمجتمع أفضل مستلزمات تنمية كفاءة وتخصص (الخريجين) وأهم مقومات نهضته فكراً وتجريباً (نتائج البحوث العلمية والاستشارات والإبتكارات) والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة وهى علاقة تقوى وتشتد فى بعض الأحيان وتضعف وتهن فى أحيان أخرى وهى فى كلتا الحالتين تتأثر تأثرا مباشراً وغير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التى تقوم عليها هذه النظم. حيث أن أى تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير فى المجتمع الذى يعيش فيه والأزمة التى تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول.

أ) الدور الذى تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة

ب) الدور الذى إختاره لها رجال السياسة

ج) الدور الذى يحتاجه المجتمع بالفعل ويرى أنه من الأولويات التى ينبغى أن تضطلع به

ثانيا- التعليم الجامعى والحراك الإجتماعى

يتناول التراث السوسيولوجى الاقتصادى العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعى من جوانب عديدة سواء ما يتعلق بالتعليم وبخاصة التعليم الجامعى بإعتباره أبرز قنوات الحراك الاجتماعى الأفقى أو الرأسى أومن خلال التركيز على طبيعة البنية الاجتماعية التى تنتج درجة عالية من المرونة والحيوية أو بالتركيز على طبيعة وخصائص الشخصية التى تطور ميولا بإتجاه الحراك الاجتماعى إضافة إلى زاوية أخرى تتصل بتأثير الحراك الاجتماعى على بنية الثقافة التقليدية أو على طبيعة العلاقات الاجتماعية للشخص

المتحرك سواء فى مرحلة ما قبل الحراك الاجتماعى أو بعده وكذلك العلاقة بين الحراك الاجتماعى والبنية الطبقية للمجتمع حيث طور التنظيم الاجتماعى عديداً من الفرضيات المتعلقة بمختلف هذه الجوانب والزوايا سواء ما يتعلق بدور التعليم الجامعى فى تيسير الحراك الاجتماعى أو بتحديث المجتمع، أو ببناء مجتمع المعرفة، وهى الفرضيات التى يمكن الإشارة إليها باعتبارها تشكل الموجهات النظرية للبحث أو بالأصح إطاره المرجعى.

- الافتراض الأول

إن التعليم الجامعى يلعب دور محورياً فى تحديث المجتمعات المعاصرة وذلك بإعتبار أن التعليم الجامعى يؤدى هذا الدور من مداخل عديدة وهى كالتالى :

١- فهو من ناحية يعمل على هز استقرار الثقافة التقليدية وذلك بسبب المعارف الحديثة التى يضخها التعليم الجامعى فى الفضاء المعرفى والثقافى للمجتمع ومن شأنه إنهيار الثقافة التقليدية التى تؤدى إلى اكتساب بنية المجتمع حالة من المرونة والفاعلية وتوليد القابلية للتحديث.

٢- من ناحية ثانية فإن التعليم يعمل على بناء رأسمال المعرفة، فى عالم أصبحت المعرفة فيه قوة يمكن أن تتحول إلى قوى متنوعة سياسية واقتصادية وعسكرية وهو الأمر الذى يفرض الاهتمام بالجامعات بإعتبارها مؤسسات إنتاج المعرفة

٣- ومن ناحية فإن الجامعات التى تتولى إنتاج المعرفة هى ذاتها التى تتولى تحويل المعرفة إلى تكنولوجيا تعمل بإتجاه الارتقاء بنوعية الحياة فى المجتمع لذلك فإن وجود التعليم الجامعى الفعال يعبر عن لزومية وظيفية بالنسبة لتحديث المجتمع.

- الافتراض الثانى

إنه لكى يتمكن التعليم الجامعى من إنجاز مهامه الأساسية المتمثلة فى تحديث المجتمع وإنتاج رأس المال المعرفى، فإن من الضرورى أن تتميز بنية التعليم الجامعى بالتمسك والفاعلية بحيث تنعكس هذه الجوانب على طبيعة أداء التعليم الجامعى ومستوى كفاءة مخرجاته ونعنى بتماسك بناء التعليم الجامعى أن تؤدى مكوناته دورها بحد أقصى من الفاعلية وأن تتآزر مكونات بناء التعليم الجامعى بحيث يدعم بعضها البعض، بما يساعد

على أداء التعليم العالى وظيفته بالنسبة للمجتمع، وفى هذا الإطار يصبح التعليم الجامعى مترهلا إذا ارتفعت معدلات رسوب الطلاب فى إطاره أو أن يتضاءل عدد الخريجين مقارنة بعدد المقبولين. كذلك من مؤشرات ترهل التعليم الجامعى وتردى أدائه، إنخفاض مستوى كفاءة خريجيه أو تأهليهم بمهارات وقدرات لا يحتاجها سوق العمل، فى هذه الحالة فإن أداء النظام التعليمى يصبح عبئا على الاستقرار الاجتماعى للمجتمع

- الافتراض الثالث

ويتعلق هذا الافتراض بطبيعة العلاقة بين التعليم الجامعى وأيديولوجيا النظام الاجتماعى والسياسى. إذ عادة ما تلعب هذه الايديولوجيا دوراً محورياً فى تشكيل طبيعة التعليم الجامعى وصياغة توجهاته، تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا التاريخ القريب للمجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين فسوف نجد أن التعليم الجامعى قد انجز مهامه بالنظر إلى مرحلتين أيديولوجيتين وهما كالتالى :-

١- فى المرحلة الأولى حيث الايديولوجيا الاشتراكية سعت سياسات التعليم الجامعى إلى التأكيد على تكافؤ الفرص التعليمية بالنسبة لأبناء مختلف الشرائح الاجتماعية، ولتحقيق ذلك حدث توسع فى الجامعات الحكومية، وأكدت مجانية التعليم. وأصبح التعليم الجامعى وهو المدخل إلى العمل فى البيروقراطية الحكومية أو قطاع المجتمع الأخرى، وفى هذه المرحلة استفادت الطبقة الوسطى والدنيا من السياسات التعليمية بخاصة سياسات التعليم الجامعى، غير أنه بعد انتهاء المرحلة الاشتراكية واتجاه المجتمع إلى تبنى الايديولوجيا الليبرالية فإننا نجد أن التعليم الجامعى أسقط نسبيا مبدأ تكافؤ الفرص وتحيز لبعض الشرائح الاجتماعية دون أخرى، إضافة إلى بداية انتقاء التعليم الجامعى للتماسك وعدم تأزر الأداء الوظيفى لمكوناته.

- الافتراض الرابع

ويتصل هذا الافتراض بطبيعة العلاقة بين السياسة والتعليم وفى هذا الإطار فإننا نجد أن التطورات التى حدثت فى التعليم العام والتعليم الجامعى لم تكن فى غالب الاحيان نتيجة

ضغط حاجات المجتمع. ولا نتيجة للتطور الطبيعى لنظام التعليم الجامعى. أو التطور الذاتى الذى يستند إلى التطور التدريجى والذى يعتمد من ناحية على تراكم الخبرة التى توافرت للتعليم الجامعى بحكم تاريخه الطويل، ومن ناحية ثانية ظهور بعض المشكلات التى يشكل تقديم حلول لها تطويراً لنظام التعليم الجامعى، وقد وجد أن تطوير التعليم الجامعى قد تحقق دائما بفعل قرارات سياسية. ينطبق ذلك على تطوير الأزهر الشريف أو تطوير التعليم الجامعى، بحيث تصبح فرصة فى متناول الطبقة الوسطى والدنيا فى المرحلة الاشتراكية، وقد كانت القرارات السياسية هى التى تولت دفع التعليم الجامعى فى ظل الايديولوجيا الليبرالية. التى بدأت بواكيرها مع بداية السبعينات والتى وجهت التعليم الجامعى تجاه الانسان مع السوق القومى والعالمى هى القرارات التى تضاعف حتى قامت بالترخيص للجامعات الأجنبية والجامعات الخاصة إضافة إلى إجازة التعليم فى بعض اقسام الجامعات الحكومية باللغات الاجنبية اتساقا مع توجهات التعليم فى عصر العولمة.

- الافتراض الخامس

ويشير هذا الافتراض إلى أنه من المحتمل أن يلعب التعليم الجامعى دوراً أساسيا فى نشر حالة من المرونة الاجتماعية ومن ثم يطور قدرة المجتمع على التكيف مع المتغيرات الاقليمية والعالمية المتجددة أو أنه قد ينشر حالة من الجمود الاجتماعى ويضعف القدرة التكيفية للمجتمع، وتحقق الحالة الأولى من الافتراض إذا تميز التعليم الجامعى بالحداثة والقدرة على متابعة التطورات العلمية والمعرفية، وإذا تميز أيضا بعدالة توزيع الفرص التعليمية واستنادها بالاساس إلى قيم الكفاءة والإنجاز إذا تحققت هذه الأوضاع فإن التعليم الجامعى سوف يزيد المخزون المعرفى الذى يمتلكه المجتمع، بحيث يمكن الاستفادة منه فى حل مشكلاته، وتحقيق تطوره ومن ثم تحقيق درجة عالية من التكيف والسياق القومى والإقليمى والعالمى المحيط، إلى جانب ذلك فإن التعليم يمكن أن ينشر حالة من المرونة الاجتماعية فى المجتمع حينما يؤكد على عدالة توزيع الفرص التعليمية، واستنادها إلى قيم الإنجاز وليس قيم الضرورة على هذا النحو فإننا سوف نجد أن التعليم سوف يصبح متغيراً فاعلا فى تحقيق درجة عالية من الحراك الاجتماعى، بحيث تصبح قنوات الصعود

الاجتماعى مفتوحة على أساس من التكافؤ بالنسبة للمجتمع، وهو ما ينعكس على امتلاك المجتمع لدرجة عالية من الحيوية والمرونة.

- الافتراض السادس

ويرتبط هذا الافتراض بالافتراض السابق حيث يؤكد أنه كلما كان نظام التعليم الجامعى متجانساً من حيث مؤسساته، وفرصه متاحة بالنسبة بكل من هم فى سن التعليم الجامعى، لعب دوراً أساسيا فى تحقيق درجة عالية من المرونة الاجتماعية، وتأكيد مستويات عالية من العدل الاجتماعى فى توزيع الفرص إضافة إلى تحقيق مستوى عال من الاستقرار والتوازن الاجتماعى.بينما إذا كان التعليم الجامعى متباينا من حيث أنماطه الاساسية فأنه من المحتمل بدرجة عالية أن يؤدى إلى حالة من الاستقطاب والجمود الطبقى، فإذا تأملنا حالة التعليم الجامعى فى المجتمع المصرى فسوف نجد أنه يدفع المجتمع إلى حالة من الاستقطاب الطبقى إذ نجد أن الجامعات الحكومية متاحة بالنسبة لأبناء الطبقة المتوسطة والدنيا، غير أن تخصصاتها ولغة التعليم فيها قد لا تكون متلائمة مع احتياجات سوق العمل، بخلاف الجامعات الاجنبية والجامعات الخاصة المتاحة فرصها التعليمية لأبناء القادرين اقتصاديا، وهم فى الغالب أبناء الشرائح الأعلى من الطبقة المتوسطة. إلى جانب الطبقة العليا. إضافة إلى أن التعليم فى هذه الجامعات يتسق مضمونا وشكلا مع احتياجات سوق العمل، ويحدث الاستقطاب الطبقى حينما يكون مصير أبناء الطبقات الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الإنضمام إلى جمهور العاطلين. وإذا شغلوا وظائف فإنها تكون من مستويات أقل مقارنة بخريجى الجامعات الاجنبية والخاصة فى مقابل دخول أقل بطبيعة الحال.

- الافتراض السابع

ويشير هذا الافتراض إلى أن التوسع فى نمط معين من التعليم الجامعى له علاقة بأيديولوجيا النظام السياسى، والتأكيد على ذلك حالة التعليم الجامعى فى المرحلة الاشتراكية فسوف نجد أن مضامين هذه الأيديولوجيا كانت تدفع بالتعليم الجامعى لكى يصبح ذا طبيعة جماهيرية تأكيداً لذلك العمل باتجاه تأسيس الجامعات فى المحافظات،

بعد أن كان المجتمع لديه أربع جامعات فقط فى عام ١٩٥٢م هى جامعة القاهرة، وجامعة الأسكندرية، وجامعة عين شمس، وجامعة أسيوط بحيث تصبح فرص التعليم الجامعى متاحة لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وقريبة منهم، والإلتحاق بالتعليم كان على أساس قدر الإنجاز الذى حققه الفرد، وعلى أساس من المساواة فى هذه المرحلة الأيديولوجيا لم يكن التعليم نخبويا غير أنه حينما تغيرت أيديولوجيا المجتمع وتبنى المجتمع للأيديولوجيا الليبرالية المتحيزة نحو الطبقة العليا والقطاع الخاص وقيم السوق، أصبح التعليم الجامعى نخبويا بنفس القدر. حيث التوسع فى تأسيس الجامعات الأجنبية والخاصة، لأن الألتحاق بها يتطلب إتقان إحدى اللغات الأجنبية، التى هى لغة التعليم فيه، إضافة إلى أنه يتطلب تكلفة إقتصادية عالية لا يقدر سوى الطبقة العليا والشرائح العليا من الطبقة المتوسطة ومن ثم فهو نمط من التعليم مغلق فى وجه أبناء الطبقات والشرائح الاجتماعية الدنيا، وهى الشرائح التى لا تهتم الإيديولوجيا الليبرالية بها كثيراً.

- الافتراض الثامن

حيث يذهب هذا الافتراض إلى أننا إذا تأملنا أنماط التعليم الجامعى فسوف نجد تباينا بين الملتحقين بها من حيث قدرتهم على تطوير طموحات شخصية واجتماعية عالية، وتوقعات عالية، كذلك بتحقيق هذه الطموحات ومن ثم تحقق درجة عالية من الرخاء الاجتماعى والحفاظ على الأوضاع القائمة إذ يكون ذلك فى الغالب من نصيب التعليم الأجنبى والخاص فى مقابل الملتحقين بنمط التعليم الحكومى، حيث نجد إنخفاضا فى مستوى الطموح الشخصى والاجتماعى، يرتبط بإنخفاض مستوى التوقعات بتحقيق هذه الطموحات، وهذا الوضع الذى يعمق الشعور بعدم الرضا الذى قد تراكم ليصبح رفضا للوضع القائم ورغبة فى تغيير هذا الوضع بالإضافة إلى الملتحقين بالتعليم الأزهرى الذين يستند طموحاتهم وتوقعاتهم بتحقيق هذه الطموحات إلى مرجعية دينية بالأساس على ذلك يمكن تصنيف الملتحقين بالتعليم الجامعى عموما إلى المواطنين المحافظين على الاستقراروالتوازن الاجتماعى. والرافضين المطالبين بالتغيير لأن التغير من وجهة نظرهم من المحتمل أن يكون إلى الأفضل.

- الافتراض التاسع

يذهب هذا الافتراض إلى أن للتعليم الجامعى علاقة بأزمة الهوية، وإذا كانت الهوية تستند إلى الاشتراك فى العناصر المتفاعلة التى تضم الدين واللغة والثقافة إضافة إلى الإنتماء إلى تاريخ وجغرافيا محددة، فإنه يرتبط بذلك أن التعليم الجامعى يمكن أن يلعب دوراً أساسيا فى تعميق الإحساس بالهوية، إعادة إنتاجها بمستوى أعمق وحسب تعبيرات حديثة ذلك يتحقق اذا كان التعليم الجامعى متجانسا فى طبيعته ويعمل وفق متغيرات الهوية، ويسعى إلى تعميقها. أما إذا كان التعليم الجامعى غير متجانس أولا يهتم كثيرا بمتغيرات الهوية، فإن الجامعات الأجنبية والاقسام التى تدرس باللغة الأجنبية فى الجامعات الحكومية إلى جانب بعض الجامعات الخاصة تدرس باللغة الأجنبية. إضافة إلى أن طلابها لكونهم ينتمون إلى الشرائح الطبيعية العليا، منفصلون نسبيا عن الثقافة العامة، إضافة إلى أن ارتباطاتهم الدينية تكون عادة باهتة الأمر الذى يعنى معاناتهم فى حالة ضعف أو تأكل الهوية فى مقابل ذلك فإننا نجد أن خريجى الجامعات الحكومية قد يعانون أيضا ضعف الهوية لمعاناتهم من البطالة لأن تعليمهم لم يساعدهم فى الحصول على فرص العمل الملائمة. ومن ثم فهم لا يحصلون على الدخل المناسب لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهو ما يعنى كذلك أنهم يعانون الفشل الدافعى أو العجز عن إشباع الحاجات الاساسية وهو ما يؤثر على الهوية والإنتماء.

- الافتراض العاشر

ويتعلق هذا الافتراض بأننا إذا تأملنا أنماط التعليم الجامعى فى سياق المجتمع المصرى على مرجعية أن القاعدة الأساسية تتمثل فى ضرورة أن يكون التعليم الجامعى مواكبا للمتغيرات والمستجدات العالمية سواء على المستوى العلمى والمعرفى أو على مستوى احتياجات سوق العمل، فى هذا الاطار فإننا نجد أن بعض أنماط التعليم الجامعى تشكل منعزلات سواء عن التقدم العالمى المعرفى والعلمى، أو عن احتياجات سوق العمل ومن ثم فإننا سوف نجد أن هذه الأنماط تمثل عبئا على المجتمع لأنها لا تساعد بمعرفتها المتخلف على تحديث وتطوير المجتمع ودفعه على طريق التقدم العالمى، وهى عبء على الملتحق

بها لأنها لا تؤهلهم للحصول على فرص عمل من سوق العمل المعاصر. الأمر الذى يفرض ضرورة السعى إلى تطويرها، اتجاه تبنى الأساليب المتقدمة لأنماط التعليم المتلائمة من البنية العالمية المحيطة. وهو ما نجده الآن على الصعيد المصرى. حيث العمل على قدم وساق باتجاه تطوير التعليم الجامعى ليعمل وفق المعايير العالمية. فالارتقاء بالتعليم الجامعى سوف يعنى توفير الطاقة اللازمة والفعالة والقادرة على دفع المجتمع على طريق التحديث والتقدم.

ثالثا- دور التعليم الجامعى فى تطوير المجتمع

يعد التعليم الجامعى مدخلا أساسيا لسوق العمل باعتباره المسئول عن تشكيل وتحديد نوعية القوى البشرية الداخلة فيه، بالإضافة إلى أن مؤسساته تضطلع بمهمة استشراق المستقبل للارتقاء بنوعية تأهيل القوى البشرية وذلك استناداً إلى العلاقة الوثيقة بين المؤسسة التربوية العليا المتمثلة فى الجامعة وعالم العمل. فلم تعد الجامعة مؤسسة لنقل التراث والثقافة وخدمة المجتمع أو إعداد متخصصين فى مجالات المعرفة فقط، وإنما هى بالإضافة إلى كل هذا المسئولة عن إتاحة مدى أوسع لنوعية من البدائل الدراسية، مدخلات التى توفر إمكانية إنتاج المعرفة واستخدام التكنولوجيا فى كل قطاعات العمل للتصدى للتحديات التى تواجه الدول النامية.

ويعتبر مدى التطابق بين ما ينتظره المجتمع من التعليم الجامعى وما تقدمه مؤسساته من مخرجات تواكب مقتضيات العصرمعيارا لجودته وملائمته حيث ترتبط الملائمة بما يتيحه التعليم الجامعى من فرص لها دورها الذى يتجاوز توفير مكان للفرد من الجامعة إلى توفير فرص له فى سوق العمل وما تهيئه هذه الفرص من نوعية حياة من شأنها أن توفر المجتمع والفرد سبل التقدم.

وفى ظل التغيرات الجذرية التى تحدث الآن والتى سوف يحدثها العصر القادم فى حياة الإنسان، بفعل التكنولوجيا وثورة المعلومات يصبح من الضرورى أن ترتفع كفاءة التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة وقدرته على التكيف مع المتغيرات وأن ينمو نحو التنوع والخصوصية وليس إلى التنميط وليس ثمة تعارض بين تكافؤ الفرص

والتنوع والخصوصية فى التعليم الجامعى، ولكن هناك تعارض بين التنميط وتكافؤ الفرص من خلال ما يفرزه هذا التنميط من عدم تكافؤفرص التعليم المتاحة وبالتبعية عدم تكافؤ فرص العمل، بحيث تصبح فى دائرة مغلقة تعمل لصالح البعض على حساب البعض الآخر ممن لم يتح لهم نفس الفرص، فقد أصبح الاختلاف فى المكانة والإختلاف فى العائد يعتمد إلى حد بعيد على التقنية ونوعية التعليم المقدم فبدون هذين الإنجازين لا يستطيع أى شخص أن يوفىّ احتياجات التقسيم الاجتماعى الجديد للعمل فى المجتمع أى أن الجامعة اكتسبت بالتنميط شبه احتكار فى تحديد مستقبل شرائح المجتمع والعلاقة بين التعليم والعمل ليست بالأمر الجديد فقد لعبت سياسة التعليم العالى والجامعى منذ بدء تاريخ مصر الحديث دوراً بارزاً فى إحداث حراك بين الشرائح من خلال تغير موقع الفرد فى سوق العمل دعمته سياسات التشغيل حين ذلك كما تتأثر سياسات التعليم العالى بإعتبارها سياسة فرعية بالسياسة العامة التى تحكم الدولة الأن والتى أطلقت العنان لحرية السوق حيث امتدت هذه السياسة إلى التعليم الجامعى وظهرت أنماط للتعليم الجامعى (تعليم جامعى خاص - تعليم أجنبي بجانب الجامعة الأمريكية تعليم جامعى لغات فى بعض الكليات والجامعات الحكومية) وقد دعم وجود تلك الأنماط العديد من الاعتبارات من بينها تنوع أنماط التعليم العام قبل الجامعى (عربى - حكومى - خاص مصرى - خاص أجنبى) فى مدارس قدمت خدمات تعليمية تختلف من حيث جودة منظومتها حسب تكلفتها ليحصل طلابها على تعليم يؤهلهم بشكل أفضل لامتحان الثانوية العامة بدرجات تضمن لهم إلى حد ما مكانا فى الكليات التى مازال عليها قدر من الطلب الاجتماعى فى سوق العمل، وفى المقابل توجد مدارس حكومية يلتحق بها الأغلبية لا تتمتع بإمكانات تعليمية حقيقية وإن كان يدعم البعض ممن تتوافر لهم الإمكانات المادية قدراته من خلال الدروس الخصوصية التى ترفع من قدراتهم التحصيلية بما يؤهلهم بشكل أكبر لدخول الجامعة وتشكل كل هذه المفارقات انتهاكا لمبدأ تكافؤ الفرص عند الالتحاق بالجامعة على أساس شرط المجموع بالثانوية العامة.

حيث يعتبر هذا المجموع هو المعيار الحاكم لدخول الجامعة بعيداً عن الاستعداد

الشخصى والقدرات الخاصة للطالب وعلاقتهما بنوعية التعليم الجامعى المتنوعة ومن شأن ذلك كله أن يؤثر فى مخرجات التعليم الجامعى من العنصر البشرى أى مدخل سوق العمل وبالتالى على التنمية ومتطلباتها.

وبذلك فإن استراتيجية التعليم العالى يجب أن تكون منسقة ومتكاملة مع استراتيجية التنمية فى البلاد فمخرجات التعليم الجامعى والتعليم العالى هى فى الواقع أداة التنمية وهدفها، كما أن من هدف التنمية فى أى مجتمع كان هو تطوير التعليم وعلى رأسه التعليم الجامعى والتعليم العالى لأنه وسيلة التطوير والتحول وذلك بما يقدم له من موارد، وخير شاهد على دور الجامعات ما جرى فى ألمانيا عقب هزيمتها على يد نابليون فى عام ١٩٠٦م من الدور الذى أناطه فيلهم فون هامبولت وزيرفريديرك الكبير بالجامعة وهو العلم والقومية، وفى فرنسا كان دور الجامعة تخريج الصفوة العسكرية والفكرية.

كما أولى الاتحاد السوفيتى التعليم والبحث العلمى أهمية خاصة بحيث جاء فى مقدمة برامج التخطيط الشامل جميع المشروعات لأهميته ودوره فى نجاح تلك المشروعات.

كما أن التعليم لا يقصد به التنمية البشرية وحدها بل يتعدى ذلك على أساس أنه أداة من أدوات التنمية الشاملة وركيزه من ركائز الإنتاج فمن خلال مخرجات التعليم الجامعى والعالى المتنوعة والمتخصصة تصبح الأخيرة أكثر قدرة على تنمية ما حولهم ومن حولهم.

لذلك فإن دور التعليم الجامعى والعالى هو تناول مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ويبحثونها ويفرضون نتائج أبحاثهم عليه، إذا لا غنى عن المشاركة والمساهمة فى تنمية المجتمع الذى تعيش فيه الجامعة.

وإن نجاح دور الجامعات والتعليم العالى وإسهامها فى برامج التطوير فى المجتمع يعتمد فى الأساس على ما يلى:-

- تطوير الإمكانات المادية من خلال تخصص موازنات كفيلة بتغطية متطلبات الجامعات والتعليم العالى للصرف على البحث العلمى وإثرائه فى شتى المجالات لخدمة

برامج التطوير والتحول فى البلاد

-تذليل الصعوبات التى تحول دون قيام الجامعات والتعليم العالى فى القيام بالبحث العلمى الهادف حتى تتمكن من توسيع أفاق خدمتها للمجتمع وبالتالى مساعدته على تنميته الشاملة وكذلك مشكلاته الحاضرة والمتوقعة.

- ضرورة إقحام الخبرات الجامعية والباحثين ومساعدى الباحثين فى برامج ومشاريع التنمية وعدم قصر ذلك على الخبرات والعناصر الأجنبية الأمر الذى يحول دون تطوير وبناء أطر علمية على خدمة المجتمع العربى والمساهمة فى تنمية المصادر الطبيعية والبشرية فى القارة الافريقية

رابعا- أدوار التعليم العالى والجامعى فى خدمة المجتمع

يعتبر الدور هو مجموعة الوظائف والمهام التى يتوقع المجتمع أن تقوم بها الكليات لخدمة مجتمعها المحلى وتتمثل هذه الأدوار فى الأدوار التالية.

ففى دراسة قام بها محى الدين توق ١٤٠٥هـ حول التربية المستمرة للجامعات فى تطويرها بعض البرامج غير النظامية التى يمكن أن تقدمها الجامعات لخدمة المجتمع وهى:-

١ - برامج ثقافية عامة

٢- برامج فى رعاية الأمومة

٣ - برامج فى الحياة العائلية والزواج

٤- برامج فى الصحة العامة

٥- برامج فى الترويح واللياقة البدنية

٦- دورات تدريبية للمعلمين أثناء الخدمة

٧- برامج فى بناء وتطوير المجتمع المحلى

٨- برامج فى الثقافة العمالية

٩- برامج فى الإرشاد الزراعى

١٠- برامج فى تدريب مهنى للعمال

١١- برامج ثقافية نظرية للعمال

١٢- برامج فى ترشيد الاستهلاك لأفراد المجتمع.

وفى دراسة أخرى أيضا قام بها محمد عبدالعليم مرسى ١٤٠٥هـ عن دور التعليم العالى ومسئولياته فى تنمية دول الخليج العربى ولقد خَلُصَ إلى أن التعليم العالى يستطيع أن يقوم بدور فعال فى خدمة المجتمع فى المجالات التالية :-

- البحث العلمى يساهم بشكل فعال فى تنمية المعرفة وتطويرها وحل مشكلات المجتمع المختلفة.

- الدراسات العليا التى تستطيع أن تساهم بشكل فعال فى حل الكثير من مشكلات المجتمع والتعرف على حاجاته الأساسية فى تطويرها والرقى بها.

- التدريس والتدريب ، وذلك فى تأهيل الكوادر بالتخصصات المختلفة التى يحتاجها المجتمع وتدريب العناصر التى تحتاجها عملية التنمية

- التعليم المستمر وذلك عن طريق تقديم برامج متنوعة لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم

وكذلك فى الدراسة التى قام بها محمد إسماعيل ظافر ١٤٠٩ حول دور كليات التربية فى دول الخليج العربى واتضح أن أهدافها تدور حول أربعة محاور رئيسية وهى كالتالى :-

والبحث العلمى (التربوى) إعداد المعلمين- الخدمات الطلابية- خدمة المجتمع والخدمات الأخرى، حيث قام باستطلاع آراء عمداء كليات التربية فى دول الخليج وكانت آراء العمداء تتدرج تحت محور خدمة المجتمع وتتلخص فى الآتى :-

- إعداد الكفاءات الوطنية لتحمل اعباء التدريس والإدارة فى مختلف المراحل التعليمية.

- المساهمة فى إعداد مركز خدمة المجتمع الذى يقدم بعض الدورات لتدريب أفراد المجتمع على بعض الحرف والفنون المختلفة.

عقد ندوات عامة لمناقشة قضايا تعليمية مختلفة ومحاولة إيجاد الحلول لها

- إنشاء مركز للدورات التدريبية فى أثناء الخدمة لمساعدة المعلمين ومديرى المدارس فى التعرف على كل ما هو جديد ومفيد فى المجالات التربوية المختلفة.
- المشاركة فى تعميم وتطوير المناهج التعليمية
- تقديم محاضرات عامة فى القضايا النفسية والتربوية
- المساهمة فى تأليف الكتب المدرسية
- الاشتراك فى برامج التدريب والتقويم
- نشر الوعى التربوى والثقافى
- خدمات مجتمعية مهنية كالتعاون مع إدارات التربية فى القطاعات التعليمية المختلفة.
- الاشتراك فى النشاطات الاجتماعية المختلفة.
- المشاركة فى أنشطة وزارات الدولة والتنظيمات التطوعية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس فى الكليات على إجراء البحوث التى تخدم المجتمع.

وفى الدراسة التى قام بها كل من على البصيلى ومحمد مجاهد عام ١٩٩١ حول نشاطات كليات المعلمين المتوسطة بالمملكة العربية السعودية فى خدمة المناطق النائية ولقد توصل الباحثان إلى بعض الخدمات التى تقدمها هذه الكليات وهى كالتالى:-

أ) خدمات موجهه للتعليم قبل الجامعى وتتمثل فى :

- تنظيم دورات تدريبية لرفع مستوى المعلمين
- التأهيل التربوى للمعلمين
- تنظيم الدورات المختلفة للمعلمين
- الإسهام فى حل المشكلات التربوية المختلفة
- تنظيم محاضرات وندوات فى مواضيع مختلفة.

ب) الخدمات العامة التى تقدمها الكليات المتوسطة هى :

تنظيم محاضرات وندوات بهدف نشر الوعى الصحى والدينى ومكافحة إنتشار المخدرات.

المشاركة فى الأنشطة الترفيهية الهادفة كالحفلات والمسرحيات.

الجهود التطوعية للطلاب فى مجال الخدمة العامة.

جعل إمكانات الكلية فى متناول أفراد المجتمع.

ج) الخدمات البحثية التى تقدمها الكليات هى:-

توجيه البحوث حول المشكلات التى تواجه المجتمع.

تقديم المشورات الفنية.

الاهتمام بالبحوث التى تؤكد على القيم والمبادئ الإسلامية.

تشجيع البحوث التربوية المختلفة.

د) الخدمات التخصصية التى تقدمها الكليات هى:-

تنظيم دورات فى استخدام الحاسب الآلى.

تنظيم دورات فى تلاوة وحفظ القرآن الكريم.

تنظيم دورات فى الإسعافات الأولية.

وفى دراسة قام بها مجدى يونس ١٩٩٢ التى بين بها الأدوار التى تقوم بها الجامعات فى مجال خدمة المجتمع حيث ذكر منها الآتى :

تقوم الجامعات بإجراء البحوث العلمية لكشف أسرار الطبيعة وتنمية لمعرفة فى جميع جوانبها والمساهمة فى حل مشكلات المجتمع.

تساهم الجامعة فى تنمية المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وذلك بأن تقوم بإعداد وتوفير القوى البشرية اللازمة لمجالات الإنتاج وقطاعات العمل المختلفة .

يمكن أن تساهم الجامعة فى تنمية المجتمع اجتماعيا ذلك من خلال التعرف على أهم المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع والعمل على حلها وتدعيم مبادئ الحرية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

- تدريب القوى البشرية والعاملة فى قطاعات الإنتاج المختلفة.

- تعمل الجامعة على تنمية شخصية طلابها فى جميع جوانبها الثقافية، والخلقية والروحية والفكرية والسياسية بغرض تحقيق التوافق على المستوى الشخصى الذى يساعد على حدوث التوافق الاجتماعى.

- تساهم الجامعة بنشر العلم وذلك من خلال تعليم أفراد المجتمع وتدريبهم ويتم ذلك عن طريق التدريس.

فى دراسة قام بها أيضا كل من عبدالعزيز السنبل ونورالدين عبدالجواد ١٩٩٣م حول الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية فى مجال خدمة المجتمع حيث خلصت الدراسة إلى أن الجامعات فى دول الخليج التى تقدم برامج مختلفة ومتنوعة للمجتمع وهى:

أ) فى المجال الاستشارى حيث أن بعض أساتذة الجامعة يعملون كمستشارين لدى مؤسسات حكومية مختلفة.

ب) الدورات التدريبية

- فى طرق التدريس
- اللغات
- التنمية الإدارية

فى تدريب المعلمين

ج) فى توعية المجتمع

- فى التقنيات الحديثة
- فى مكافحة التلوث
- فى مكافحة المخدرات
- فى مجال العناية بصحة البيئة
- فى مجال الأمن الغذائى
- فى مجال مكافحة الأمية

د) فى مجال البحوث حيث تقوم الجامعات بتقديم المساعدات البحثية والتى تقدمها الكليات لمؤسسات المجتمع المختلفة للمساعدة فى حل مشكلات المجتمع والمساعدة فى تطويره.

وكذلك فى الدراسة التى قام بها سليمان الجبر ١٩٩٣م حول دور كليات التربية جامعة الملك سعود فى خدمة المجتمع وخلصت الدراسة إلى أن الكلية تستطيع أن تقدم مجموعة من الخدمات للمجتمع وهى:

تقديم دورات للاختصاصيين النفسيين فى المجال العيادى من وزارة الصحة.

تقديم دورات للاختصاصيين الاجتماعيين فى المجال العيادى من وزارة الصحة.

قديم دورات للحكام الوطنيين فى العاب القوى.

- تقديم دورات فى اختبارات اللياقة البدنية.

تقديم دورات فى الطب الرياضى.

-- تنظيم دورات فى الطب الرياضى.

- تنظيم اللقاء التربوى لمديرى المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم.

- تقديم دورات فى تصميم أدوات الدراسة وتحليلها بواسطة الحاسبة الآلى.

دورات فى أساليب وطرق التدريس.

- لقاءات حول مشاكل التربية البدنية فى التعليم العام مع المسئولين فى إدارة التعليم.

- تقديم محاضرات عامة تدعو لها الكلية بعض أعلام المجتمع.

- تقديم المحاضرات الثقافية العامة.

- تقديم دورات فى كيفية تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.

- تقديم دورات فى كيفية استخدام وإنتاج الوسائل التعليمية.

- تقديم دورات فى التصوير الفوتوغرافى والتليفزيونى.

- تقديم دورات فى الخط العربى.

- تقديم دورات فى تلاوة القرآن الكريم وتجويده.

- تقديم دورات فى الحديث وعلومه.

- تقديم دورات فى اللغة العربية والقواعد الإملائية وغيرها.

- كما قام أيضا عمر الطنوبى ١٩٩٤م بدراسة حول دور الكليات فى مجال خدمة المجتمع وخلص إلى أن الكليات تستطيع أن تقوم بخدمات متعددة للمجتمع ومن هذه الخدمات ما يلى :-

- تقديم دراسة اللغات المختلفة لأفراد المجتمع.

- تدريب نظرى وعملى على الآلة الكاتبة.

- التدريب فى أثناء الخدمة باعتباره جانبا إستثماريا مهما لأصحاب الأعمال والنمو المهنى ورفع مستوى الأداء والكفاية والإنتاجية للعاملين فى المؤسسات المهمة.

- تدعيم البحوث العلمية المختلفة والتى تخدم المجتمع سواء لتطوير المجتمع أم لحل بعض المشكلات التى قد يعانى منها.

- تقديم دورات مختلفة فى التنمية التعاونية الإستهلاكية.

- تقديم دورات فى التنمية الاجتماعية.

- تقديم دورات فى الأمن والسلامة

- تقديم دورات فى العلاقات العامة.

- تقديم دورات تثقيفية لربات البيوت على التدبير المنزلى

- دورات فى الرعاية والأمومة.

- دورات فى صحة الأسرة.

كذلك فى الدراسة التى قام بها جيرالدو تيكسير Geraldo teixeir ١٩٩٥ عن تجربة البرازيل حول دور الجامعات فى مجال خدمة المجتمع حيث خلص إلى الخدمات التالية :-

- إقامة مراكز تدريب للمعلمين أثناء الخدمة.

- إقامة مراكز تدريب للعاملين الذين يرغبون فى عمل ما.

- إقامة المتاحف.

- إقامة مراكز للتدريب الرياضى لأفراد المجتمع.

- إقامة المسارح.
- مساعدة الأطفال عن طريق برامج خاصة.
- إقامة المراكز الطبية لمساعدة أفراد المجتمع.
- إقامة معارض للفنون الجميلة.
- أقامة مراكز للخدمات العامة.
- عمل مراكز للأستشارات للأشخاص الذين يعانون من الصعوبات المالية
- إقامة مراكز لطب الأسنان.
- إقامة مراكز للخدمات الزراعية.
- إقامة مراكز للإرشاد والتوعية الدينية.
- إقامة مراكز المساعدة لكبار السن.

إقامة مراكز للتوعية البيئية وتوعية المواطنين بالمحافظة عليها.

- التوعية بحقوق الإنسان وما هى حقوقهم وواجباتهم كمواطنين.
- إقامة مراكز إرشادية للطلاب.

وفى دراسة أيضا قام بها سليمان الحقيل عام ١٤١٧هـ حول الخدمات التى يمكن أن تؤديها كليات إعداد المعلمين لمجتمعاتها فى المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والصحية وكان من إبرز هذه الخدمات ما يلى :-

أ) فى المجالات التربوية

- نشر الاتجاهات التربوية الحديثة والثقافية والمهنية بين المعلمين
- إجراء البحوث والتجارب التى تؤدى إلى تطوير العملية التربوية.
- تدريب القائمين على شئون التعليم بالمدارس التى تقع فى نطاقها.

ب) المجالات الثقافية

- دعوة أهل البيئة لحضور الندوات والمحاضرات التى تهمهم.
- إتاحة الفرصة للأهالى للاستفادة من الخدمات المكتبية المتاحة بهذه الكليات
- تنظيم دراسات معتمدة لتعليم الكبار

جـ) فى المجالات الاجتماعية

- إصدار النشرات التى تبصر الأهالى بالمشكلات الاجتماعية فى البيئة وطرق علاجها.
- دعوة الأهالى للاشتراك فى الأنشطة التى تنظمها هذه الكليات.

تبصير الأهالى بأساليب العمل لرفع مستوى معيشتهم ومقاومة العادات الاجتماعية الضارة والخرافات الشائعة.

خامسا- غياب دور المؤسسات الجامعية العليا فى خدمة المجتمع

إن مساهمة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى فى خدمة المجتمع مساهمة لا تذكر فهى نادرة ولم تصل معدلات ما تقدمه الجامعات المتقدمة وأن المساهمة محدودة جدا تتمثل فى إقامة الدورات التدريبية فى مجال التعليم التى تدعى لها الجامعات والمعاهد العليا لرفع كفاءة المعلمين أو مديرى المدارس أو بعض الاستشارات فى بعض المجالات والتى فى معظمها يكون عبر الاتصال الشخصى بأعضاء هيئة التدريس وليس من طريق الجامعات ذاتها، مما يدل على عدم وجود خطة متكاملة بين قطاعات المجتمع المختلفة والجامعات والمعاهد العليا وإن فقدان الصلة بين الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات المجتمع المختلفة تعتبر من الظواهر السلبية التى تواجه هذه المؤسسات، وهذا يلاحظ فى إنعدام الصلة والعلاقة بين فلسفة المجتمع وأهدافة وبرامجه التنموية وبين برامج وسياسات الجامعات والمعاهد العليا والتى اقتصر دورها فقط فى تزويده بالكوادر البشرية فقط (الجانب التعليمى فقط) فالكثير من قطاعات المجتمع لا يستعين فى الجامعات إلا نادرا وغالبا ما تتجه إلى بيوت الخبرة والاستشارة من الخارج بحجج متعددة من أهمها أن امكانات الجامعات محددة وانشغال أساتذة الجامعات.

محدودية برامج الدراسات العليا فى بعض جامعات الدول العربية.

إن برامج الدراسات العليا مازالت تعانى الكثير من المشكلات التى من بينها:

١- غياب الفلسفة الواضحة المعالم والاهداف فهى تسير وفقا للاجتهادات الفردية وتواجه الامكانات المادية، وقلة أعضاء هيئة التدريس والروتين الإدارى وهذا أثر

بدوره على فتح أو استمرار بعض التخصصات وبخاصة العلمية منها :

٢- غياب التنظيم الادارى للدراسات العليا وفقا للقواعد المتعارف عليها فى مجال تقيم وتنظيم الادارة.

٣- عدم استقرار اللوائح المنظمة للدراسات العليا.

٤- عدم توافر الامكانات المادية والبشرية وذلك من حيث التمويل أو بعض الأجهزة والمختبرات الدقيقة والدوريات والمراجع العملية المتخصصة تضاف إلى العجز فى الامكانات البشرية المتخصصة وبخاصة العلمية منها وخصوصا أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ومن ذوى الدرجات الأكاديمية العلمية والخبرة المناسبة.

٥- إن سياسة القبول مازالت تعتمد فى شكل رئيسى على معيار الدرجات العلمية التى تحصل عليها الطالب خلال سنوات دراسته الجامعية وهذا يتعارض مع الاتجاهات الحديثة فى سياسة القبول من حيث عدم الاعتماد على التقديرات العلمية فقط وإنما تضاف إليها قدرات ورغبات الطلاب وإمكانات الأقسام العلمية والاختيارات القياسية التى تحدد قدرات واستعدادات الطلاب.

٦- اختلاف اللوائح المعمول بها داخل الكليات أو الجامعة الواحدة فهى تعكس اختلاف وجهات نظر أساتذة الجامعة بحسب بلدان تخرجهم فهى ليست وليدة البيئة الليبية.

٧- اختلاف أساليب تقويم طلاب الدراسات العليا مع علمنا أن لكل تخصص طبيعة وأساليب تقويمية. وبذلك يجب أن يكون هناك حد أدنى على الأقل متفق عليه من أساليب التقويم.

٨- الإحباط الذى يصيب الباحثين وطلاب الدراسات العليا نتيجة عدم الاهتمام لنتائج أبحاثهم وعدم تطبيقها فى الميدان العلمى بالرغم من أنها تناولت العديد من المشكلات التى تواجه المجتمع.

٩- ابتعاد بعض أبحاث طلاب الدراسات العليا عن قضايا المجتمع التنموية والاعتماد على الجانب النظرى فقط.